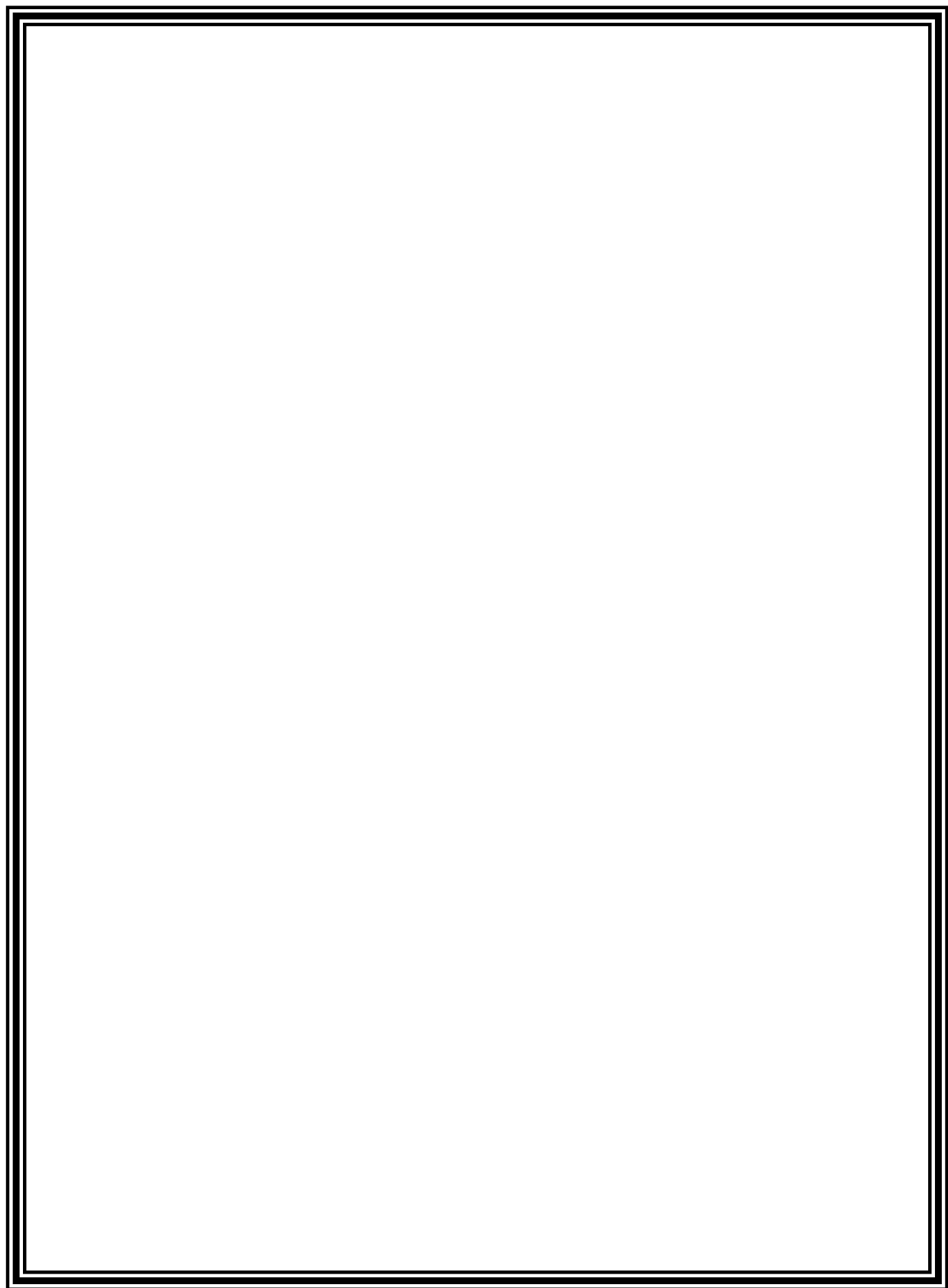


# الدراسات الاقتصادية



# **الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية**

**الاستاذ الدكتور  
عاطف لافي مرزوك  
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد**

**الباحثة  
هالة هاشم كاظم**



## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية

الباحثة  
هالة هاشم كاظم

الاستاذ الدكتور  
عاطف لافي مرزوك  
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

### المقدمة:

الى ان البلدان المتقدمة هي استقطاباً للأموال الاجنبية مما هو الحال في البلدان الاقل نمواً. ومن ثم فان الجدل حول صلاحية ومقبولية تلك الاستثمارات لا تزال فصوله قائمة.

### فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ((ان تتحقق عوائد اقتصادية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويمكن ان يتحقق بشرط تحديد اولويات الاستثمار محلياً ومن خلال التركيز على التنمية البديلة والمعتمدة على الذات في المستقبل في ضوء ما جرى اعتماد في بعض اوجه الاصلاح في ماليزيا)).

### أهمية البحث:

تتعلق اهمية البحث من ان الاستثمار الاجنبي هو الركن الاساسي الذي يساعد في تحقيق

يمثل الاستثمار الاجنبي البديل التمويلي وهو المفردة التي غالباً ما تلجأ اليها البلدان في تمويل البرامج التنموية واعاده هيكله اقتصادياتها، وقد أثبتت بشأنه الكثير من وجهات النظر المؤيدة التي تستند على مميزات تدفقات رؤوس الاموال مثل التحسينات الانتاجية واكتشاف طرق جديدة للإنتاج والتوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة وامتصاص فائض عرض العمل وغير ذلك مما يمكن ادراجه في اطار السمات المحمودة لتدفقات رؤوس الاموال، ومع ذلك فلا يمكن البت في مدى جدوى وفائدة الاستثمارات للبلدان المختلفة حيث يشير التاريخ الاقتصادي الى ان نسبة تكوين راس المال الثابت الى نمو الناتج كانت في بعض البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان هي اقل مما هي عليه في البلدان الافريقية مما يشير وبشكل قاطع

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار .....

معدلات النمو المطلوبة في العراق بعيداً عن الاعتماد المستمر على التخصيصات التي توفرها الموازنة العامة للدولة.

### اولاً: في مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، إذ يمثل تدفقات مالية تنتقل من البلدان المتقدمة والشركات الى البلدان النامية من اجل تنفيذ هدفاً معلناً وهو تحقيق نتائج محدودة لبرامج التنمية، إذ انها تعمل على إيجاد فرص جديدة للعمل وتحسين نوعية الانتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل التكاليف من اجل الوصول الى الاسواق الخارجية، بالإضافة الى انها تجلب معها التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل، إذ عرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية انتاجية يكون لصاحبها نفوذاً مباشراً في الملكية تصل نسبة ملكيته بالمشروع الى (١٠%) أما الحد الأعلى فيختلف حسب سياسة البلد المضيف<sup>(١)</sup>.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه إدارة او اشراف المستثمر الاجنبي على مشروع أو شركة في البلد المضيف والذي يكون استثماراً طويل الأجل<sup>(٢)</sup>. بينما مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي (BEA) فيعرفه بأنه دخول المستثمر الاجنبي في علاقة مع البلد المضيف

وتكون هذه العلاقة طويلة الاجل، ويفرض سيطرته على المشروع ويمتلك (١٠%) أو أكثر من الأوراق المالية على المشاريع<sup>(٣)</sup>. أو إنه توظيفات الأموال الأجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين والتي تعكس منفعة المستثمر في ذلك البلد وعادة ما يكون الاستثمار طويل الأجل<sup>(٤)</sup>. ويتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر يأخذ اشكال متعددة هي :

١. الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل: هذا النوع من الاستثمار تكون ملكية المشروع الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي مملوك بالكامل من قبل المستثمر الاجنبي، وغالباً ما تترد البلدان المتلقية وخاصة النامية في الدخول في هذا النوع من الاستثمار، ويعود ذلك لما لهذا النوع من الاستثمار من تأثيرات تقود في محصلتها إلى ربط اقتصادات البلدان المتلقية باقتصاد البلد المانح لرأس المال ربطاً تبعياً عن طريق سيطرة الاطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها<sup>(٥)</sup>. ولذلك تبقى مسألة التبعية التي تصاحب هذا النوع أكثر ما يقلق البلدان المتلقية وخاصة النامية، لكن من جهة اخرى يعتبر هذا الاستثمار من افضل الانواع لنقل التكنولوجيا الحديثة، كما انه يوفر فرص عمل كثيرة<sup>(٦)</sup>.

٢. الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك: هذا الشكل من الاستثمار ينطوي على عمليات

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار .....

انتاجية وتسويقية تتم في بلد اجنبي، ويمارس الطرف المستثمر حقا كافيا في الادارة والسيطرة، الا انه لا يتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات<sup>(٧)</sup>. ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بأن البلدان المتلقية تقوم بالسيطرة على المشاريع المقامة في اراضيها، لذلك يلقي هذا الاستثمار قبول وتأيد من قبل البلدان المتلقية وخاصة النامية، لكن الاستثمار المشترك يواجه مشكلة وهي عدم توفر طرف وطني كفوء قادر على المشاركة الفعالة وهذه هي أهم العقبات التي تتعرض لها البلدان النامية وذلك لان قدراتها تكون محدودة بالمقارنة مع قدرات المستثمر الأجنبي<sup>(٨)</sup>.

**ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر في عينه من البلدان**

### ١-الانموذج الماليزي

تعد التجربة الماليزية التنموية من التجارب المهمة التي حققت انجازات كبيرة، فخلال العقود الاربعة الماضية نهضت ماليزيا نهوضاً كبيراً استطاعت من خلاله الاندماج في الاقتصاد الدولي مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، فأصبحت اكبر بلد مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق اسيا بعد ان كانت تعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة، كما انها تمكنت من تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، بالإضافة الى تمكنها من معالجة الفقر والبطالة

والفساد وتخفيض مستوى المديونية الى مستويات متدنية جداً، وخير دليل على نجاح البرنامج الذي انتهجته هو خروجها من الازمة الاقتصادية الخانقة الذي تعرضت له بلدان جنوب اسيا ١٩٩٧، اذ عمدت الى تطبيق برنامج اقتصادي وطني ولم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمته، فقد فرضت من خلال هذا البرنامج الوطني قيود مشددة على سياستها النقدية ومنحت صلاحيات واسعة للبنك المركزي من اجل مواجهة هروب راس المال وجذب النقد الاجنبي الى الداخل، وخلال سنتين استطاعت ماليزيا الخروج من ازمته المالية<sup>(٩)</sup>. قامت ماليزيا بانتهاج سياسة خفض الانفاق الحكومي وفتح المجال للماليزيين دون الاجانب للقيام بمزيد من الخصخصة، مع ضمان اعفاءات ضريبية كبيرة دون ان تلجأ الى حلول خارجية يضعها صندوق النقد الدولي، التي يكن ان تسبب بكارثة نتيجة اتباع لسياسة المنافسة المطلقة غير المقيدة والتي تسبب ضرر بالاقتصاد الماليزي<sup>(١٠)</sup>.

وفي ظل الاجراءات المالية ذاتها جرى تخفيض معدلات الضريبة، وبالرغم من ان النظام الضريبي كان له أثر في ربحية الاستثمارات، الا ان الحوافز المتداخلة اظهرت علاقة غير جوهريّة مع نمو الصادرات، فالحوافز الضريبية اختلفت بشدة فيما بين القطاعات، وعام ١٩٨٣

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار .....

كان شراء الآلات باستخدام الأرباح المحتجزة يعد ميزة ضريبية في قطاعي التشييد والقصدير اكبر مما في الصناعات التحويلية، لكن بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ حين تم سن قانون الضريبة تم التركيز بوضوح في تمويل شراء الآلات بسندات على تمويل المباني بسندات، بالإضافة الى ان المنتفعون لم يستفادوا من الاعفاءات الضريبية ولم يحققوا ربحاً لدرجة تكفي لجني المنافع المستهدفة، لذلك في عام ١٩٨٩ وجدت ماليزيا ان معدلات الضريبة المرتفعة على الشركات والحوافز المتغيرة قد اضررت اكثر مما نفعت، لذا قامت ماليزيا بتخفيض معدلات الضريبة<sup>(١١)</sup>.

ولو عرجنا الى جانب النقد والصيرفة نجد ان الحكومة الماليزية قد أولت الصيرفة الاسلامية اهمية قصوى، وخاصة حين قامت ماليزيا بمنح تراخيص للبنوك الاسلامية الاجنبية العاملة فيها، فضاعفت حصة البنوك الاسلامية في القطاع

المصرفي لتصل الى (٢٠%) في عام ٢٠١٠، وذلك في محاولة منها لتحويل البلاد الى مركز اقليمي للتمويل الاسلامي، فحصلت شركة "الراجحي المصرفية للاستثمار" على سبيل المثال على تراخيص من البنك المركزي الماليزي، لتقديم خدماته المصرفية والاستثمارية، ومن ثم اصبح اول مصرف سعودي يعمل في جنوب شرق اسيا<sup>(١٢)</sup>.

وبشكل عام فان هناك جملة من الحوافز كانت ماليزيا قد اجرتها في اطار الاصلاح الاقتصادي، وقد تمثلت هذه الاجراءات في ازالة القيود عن الفائدة المصرفية واتخاذ جملة من التدابير الهادفة الى تحفيز القطاع المصرفي والمالي وتنمية اسواق المال، بالإضافة الى اعادة النظر في البيئة القانونية للقطاع المصرفي، ويقدم الجدول (١) رؤية تفصيلية لتلك الاجراءات التحفيزية.



## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

جدول (١) الملامح التفصيلية لإجراءات التحفيز المالي والنقدي في ماليزيا

| التحفيز في إطار القطاع المصرفي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | التحفيز في إطار القطاع المالي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>- تحرير معدلات الفائدة على الودائع الثابتة لأكثر من أربع سنوات، وفي عام ١٩٧٢ شمل هذا التحرير الودائع كافة والتي تزيد عن سنة واحدة</p> <p>- تحرير معدلات الفائدة لتمويل الشركات الخاصة.</p> <p>- تشجيع المصارف المحلية من خلال زيادة عدد الفروع في المدن الصغيرة والمناطق الريفية.</p> <p>- ادخال معدلات الاقراض الاساسية في عام ١٩٨٣ واعتماد نظام التعويم المدار.</p> <p>- تم اعتماد في نهاية الثمانينات ادوات مالية جديدة مثل شهادات الاداء المتفاوض عليها والقبولات المصرفية.</p> <p>- في منتصف الثمانينات ادخلت عمليات الصيرفة الاسلامية واخضعت شركات تمويل الاموال لإشراف البنك المركزي، وتم اصدار مدونة سلوك مصرفي تمثلت في توجيه المصارف للأنشطة ذات الاولوية والتي تنسجم مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي وفي نهاية الثمانينات وتحديداً ١٩٨٨ اجرت ماليزيا اصلاحات قانونية في ما يخص التراخيص ومسؤولية المصارف و تم دمج قانون المصارف لعام ١٩٧٣ مع قانون شركات التمويل لعام ١٩٦٩، وتم اصدار التوجيهات صارمة في ما يتعلق بالقروض المقدمة للمقترضين وتم تطبيق معايير استحقاق الائتمان، وفي إطار الإصلاح الاقتصادي اهتمت ماليزيا بالحد من الفساد في القطاع المصرفي فتم تطبيق صيغة معيارية تشمل كافة التقارير المالية لزيادة درجة الشفافية والحد من مظاهر الفساد وغسيل الاموال، كما تم وضع حظر على فروع بعض المصارف الاجنبية.</p> | <p>- في عام ١٩٧٦ تم تأسيس سوق كوالالمبور للأسواق المالية، وفي عام ١٩٨٧ تم اعتماد الاوراق المالية الحكومية ذات معدلات الكابونات والتي تعتمد على قوة السوق.</p> <p>- ١٩٨٨ سمحت ماليزيا لشركات الاوراق المالية الاجنبية بحصول على نسبة تصل الى (٤٩%) بعد ان كانت (٣٠%) في شركات الاوراق المالية المحلية، وخلال المدة (١٩٨٩-١٩٩٠) تم اعتماد سوق مالي فرعي ومصرفي في السوق الحرة.</p> |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى:

معجزة شرق اسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، ٢٠٠٠، ص ٤٤٢

### ثالثاً: الاصلاح المالي بالصدمة من خلال

#### استراتيجية تسهيل وفود رأس المال الاجنبي

ركزت الاستراتيجية الانمائية لماليزيا على النمو القائم على الاستثمار والتجارة، وكان لبرنامج الخصخصة والتحرير التي اعتمدتها ماليزيا اعقاب التباطؤ الاقتصادي في الثمانينات الى تحول هيكل كبير نحو التصنيع وخاصة الصادرات والذي اصبح القطاع الرئيسي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك زيادة القدرة التنافسية الى زيادة انتاج الصادرات، كما ايدته سياسات اخرى شجعت النشاط الاجنبي داخل ماليزيا، وقد ادى وجود المستثمرين الاجانب دوراً في تعزيز القطاع الخاص الذي يعتبر محرك للنمو، واستمرت الحكومة الماليزية في مواصلة التزامها بالحفاظ على السياسات المؤيدة بوجود الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمارات طويلة الاجل، وبعد الاستثمار الاجنبي المباشر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في ماليزيا، فقد ادى الى تطوير الميزة النسبية للبلد وتحويلة من بلد كثيف العمالة الى كثيف راس المال وذلك من خلال تحويلة من بلد معتمد على الزراعة الى التصنيع ومن الصناعات التقليدية الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة الى ذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر ادى الى خلق

الوظائف، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الصادرات والناجح وتحسين ميزان المدفوعات<sup>(١٣)</sup>.

وكانت الحكومة الماليزية قد انجزت خطوات جمة في إطار جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، واهم هذه الخطوات هي الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الاجنبية، فقامت بمنح اعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للشركات، وتمتد هذه المدة الى ١٠ سنوات في حال تحقيق الشركة كفاءة انتاجية تنافسية على المستوى العالمي، بالإضافة الى منحها حوافز تمويلية اضافية للشركات التي تعمل في مجال التقنية العالية والتنمية الصناعية، وبدت الحكومة الماليزية بالتركيز على اجتذاب المؤسسات الاجنبية الصغيرة والمتوسطة بهدف ربط عمليات التصنيع التي تقوم بها المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، ثم عمدت ماليزيا على استهداف المؤسسات الكبرى والمتعددة الجنسيات، بعد ما وجدت الدولة ان تدفقات الاموال الاجنبية قد حققت النتائج المطلوبة في الاجل الطويل وبشكل خاص في استراتيجيتها للتصنيع من اجل التصدير، فتمكنت بذلك من التحول من اقتصاد يعتمد على تصدير المواد الخام الى اقتصاد صناعي<sup>(١٤)</sup>. كما حققت ماليزيا نمواً في مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر حين بلغت نسبته (٥٢,٦%) خلال

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

الصناعات نسبة (٧٣,٤%)، وتمكن قطاع الصناعات التحويلية في ماليزيا من الاستفادة من التكنولوجيا التي تستخدمها الشركات الاجنبية، بالإضافة الى التدفقات الاستثمارية اليه في زيادة تعزيز وتطوير ها القطاع في الاقتصاد<sup>(١٥)</sup>. والجدول (٢) يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا للمدة (١٩٩٠-١٩٩٩).

المدة ١٩٩٧-١٩٩١، وكانت البلدان الرئيسية التي ساهمت في تدفق الاستثمار الى ماليزيا هي اليابان، تاوان، سنغافورة، وكوريا، وقد بلغت مساهماتها من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى ماليزيا ما نسبته (٦٧,٤%)، وتعد المنتجات الكيماوية والالكترونية والكهربائية من اهم المصادر الجاذبة للاستثمار، فقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى هذه

جدول (٢) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا للمدة (١٩٩٠-١٩٩٩) (مليار دولار)

| السنوات | التدفقات |
|---------|----------|
| ١٩٩٠    | ٢,٣٣٢    |
| ١٩٩١    | ٣,٩٩٨    |
| ١٩٩٢    | ٥,١٨٣    |
| ١٩٩٣    | ٥,٠٠٦    |
| ١٩٩٤    | ٤,٣٤١    |
| ١٩٩٥    | ٤,١٧٨    |
| ١٩٩٦    | ٥,٠٧٨    |
| ١٩٩٧    | ٥,١٣٦    |
| ١٩٩٨    | ٢,١٣٩    |
| ١٩٩٩    | ١,٥٥٢    |

-The William Davidson Institute, Politics and Economic Reform in Malaysia, By Bryan K. Ritchie February, 2004,

(٢,٣٣٢) مليار دولار عام ١٩٩٠، وقد ادت السياسات التحفيزية والاعفاءات الضريبية

من الجدول (٢) نلاحظ زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي الى ماليزيا، اذ بلغت

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

للمستثمرين الاجانب الى زيادة تدفق الاستثمار ليبلغ (٥,١٨٣) مليار دولار في عام ١٩٩٢، في حين بقيت التدفقات الاستثمارية في نفس المستويات، لتتخفض عام ١٩٩٨ بشكل واسع فبلغت (٢,١٣٩) مليار دولار، وقد حدث ذلك نتيجة ملازمة الازمة المالية التي اصابته بلدان شرق اسيا في عام ١٩٩٧.

وتعتبر كل القطاعات الصناعية الماليزية مفتوحة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، لكن بشرط تطبيق معيار الانجاز التصديري، وتكون صيغة المشروعات هي الغالبة على الاستثمارات عدى صناعة السيارات يشترط وجود المكون المحلي فقط، ولكن يمكن ان تكون ملكية المشروع (١٠٠%) للأجانب اذا كانت صناعات تصدير عالية التكنولوجيا، وفي عام ٢٠٠١ قامت الحكومة الماليزية بإدخال اجراءات تحفيزية جديدة تتعلق بالإجراءات الضريبية وبشكل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى ماليزيا<sup>(١٧)</sup>.

ووجدت ماليزيا انه مع نضوج الاستثمارات وزيادة قوة الروابط المحلية والاقليمية، تبقى الشركات المتعددة الجنسية مستقرة، وان الوفورات الايجابية التي تخلقها المشروعات الناجحة تشجع على المزيد من الاستثمار، ومثال على ذلك ان الاستثمار الاجنبي المباشر جعل ماليزيا ثالث اكبر منتج في العالم لأشباه الموصلات، حيث جمعت ثلاثة مليارات دولار تقريباً من صافي

الصادرات في عام ١٩٨٦، وفي اواخر الثمانينات بنيت شركة (Siemens) في ماليزيا رابع مصنع لها في العالم لصناعة الرقائق الالكترونية، وفي الآونة الاخيرة بنيت شركة ناشيونال لأشباه الموصلات اول مصنع لإنتاج الحلقات الرقائعية لإنتاج اشباه الموصلات، وقد فعلت شركات موتورولا وهيتاشي الشيء نفسه، لذلك انتشرت الاستثمارات في الالكترونيات انتشاراً واسعاً نتيجة تشجيع المشروعات الناجحة على الاستثمار<sup>(١٧)</sup>.

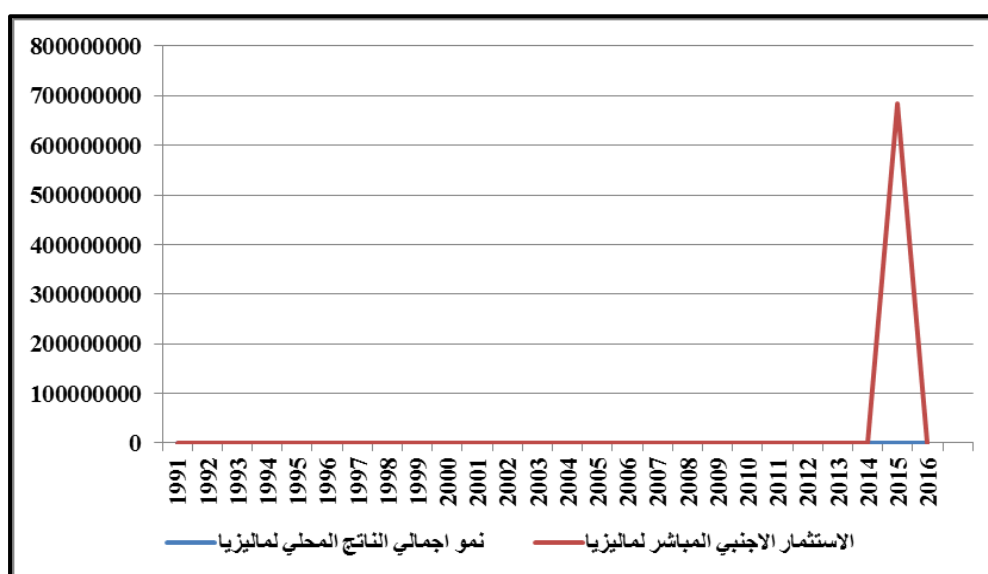
كان التحول الاقتصادي لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية واعزاً رئيسياً في بداية اعتماد ماليزيا على التركيز على القطاعات الرئيسية وانتهاج السياسات الاقتصادية التي تستهدف القطاعات القائدة في الاقتصاد الماليزي، ومنذ مطلع عام ١٩٨٣ اعلنت ماليزيا عن سياسة الخصخصة وتقليل الاعتماد على القطاع العام في المراحل الاولى وتنشيط الاداء الصناعي، وقد تم الاعتماد على النموذج الياباني (Japan.Inc) الذي قام على الاعتماد الذاتي مع مساهمة القطاع الحكومي من تمكين التطوير في قطاع الاعمال بوصفها سياسة تنمية مستتسخة، وقد عد ذلك المرحلة الاولى في تحديث الاقتصاد الماليزي، اما المرحلة الثانية والتي انتهجت منذ عام ١٩٩٦، فقد اعتمدت على حساب المخاطر والعوائد التي قد تنرب على سياسات التحديث

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

الصناعي والتي انتهجت في عقد السبعينات، وكان ذلك قائماً على التحول من النمو القائم على تنمية الموارد واعتماد التكنولوجيا التقليدية الى أنموذج الاقتصادي القائم على المعرفة، وكان ذلك التحول بمثابة الانتقال الاول نحو

العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>(١٨)</sup>. والشكل (١) يبين نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا للمدة (١٩٩١-٢٠١٦).

شكل (١) نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (١٩٩١-٢٠١٦)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم،

<http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-republic>

النظام السابق ومنها ما سببته المرحلة الحالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبرز ما يعانيه الاقتصاد العراقي هو ضعف التراكم الرأسمالي، الذي سبب بانخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة الاستهلاك، مما يصعب تكوين راس المال

رابعا : طبيعة الاقتصاد العراقي وممكّنات استفادة العراق من التجربة الماليزية  
يعد العراق احد البلدان التي تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية اليها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي فيها، وكما هو معروف ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات كثيرة منها ما ورثها

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

الضروري، وارتفاع معدلات البطالة وضعف الصادرات وضعف المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة الى هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج وضعف البنى التحتية<sup>(١٩)</sup>.

كل هذه الامور دفعت الاقتصاد العراقي الى السعي لجذب الاستثمارات الاجنبية اليه لتحقيق التنمية، وان جذب هذه الاستثمارات لا يتحقق دون توفر البيئة والمناخ الاستثماري الجيد، اذ ان توفر الاموال غير كافي ولا بد من توفر عوامل عديدة لكي تجذب الافراد الذين يملكون الاموال والدخول في الاستثمارات، ومن العوامل التي تخلق بيئة استثمارية جيدة في العراق وتشجع المستثمرين وتحفزهم هي<sup>(٢٠)</sup>:

١- توفير البيئة القانونية والسياسية للاستثمار، وذلك لتوفير حد ادنى من الأمان للمدخرين لاستثمار اموالهم.

٢- وضع القوانين والاجراءات التي تساعد على تطوير الاستثمار وتعمل على جعل القطاع الخاص مساند وشريك حيوي في البيئة الاستثمارية التي يسعى العراق لها.

٣- خلق نظام تأميني قوي يحفز ويشجع المستثمر على التأمين على موجوداته وامواله.

٤- توفير نظام مصرفي يضمن حقوق المستثمر في نقل امواله قبل وبعد وأثناء أقامه المشروع الاستثماري.

٥- توفير البنى التحتية، اضافة الى الكهرباء والماء والاتصالات وجاهزية خطوط النقل المختلفة دون عراقيل لتسهيل نقل مستلزمات البناء من الات ومواد وعمال.

من جانب اخر هناك عدد من العوائق التي تشكل عوامل غير جذابة او طاردة للاستثمارات الاجنبية، وجعلت المناخ الاستثماري العراقي ضعيف وغير مشجع، ويمكن ايجاز هذه العوائق بالنقاط التالية<sup>(٢١)</sup>:

أ- انعدام الاستقرار الأمني الذي يعد العامل الرئيسي خلف تردد راس المال الاجنبي والوطني.

ب- هيمنة القطاع العام على الانشطة الاقتصادية الذي سبب بإضعاف المناخ الاستثماري التنافسي.

ت- ضعف النظام المصرفي واسواق المال اذ ان المستثمرين يواجهون صعوبة في استخدام النظام المصرفي.

ث- التردد في تطبيق التشريعات المشجعة للاستثمار الذي يسهل عمل القطاع الخاص ادى الى التلكؤ في تشجيع واستقطاب المستثمرين.

ج- القصور الكبير في البنى التحتية خاصة في مجال الماء والكهرباء والخدمات الاخرى.

ح- عدم فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية.

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار .....

فالبيئة الاستثمارية في العراق لم تك مستقرة ولم تشجع الاستثمارات الاجنبية، لذلك سنت الحكومة العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع هذه الاستثمارات وذلك من خلال الاعفاءات الضريبية والرسوم المفروضة على المستثمرين الاجانب لأعاده بناء القواعد الاقتصادية والبنى التحتية وتطويرها.

### جدول (٣): أهم قوانين الاستثمار وفعاليتها في العراق

| القانون                           | التاريخ | المضمون الاساسي                                                                                                 | مدى فاعلية القانون                                                                                                                                                                                               |
|-----------------------------------|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قانون أ.ج.م المرقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ | ٢٠٠٣    | زيادة راس المال وادخال التقنية الحديثة ومكافحة البطالة وتحسين الظروف المعيشية                                   | لا يصب في مصلحة الاقتصاد ويحقق امتيازات للمستثمرين الاجانب على حساب المصلحة الوطنية ولا يسمح بالمراقبة والمشاركة في الاستثمارات الاجنبية                                                                         |
| قانون أ.ج.م (١٣) لسنة ٢٠٠٦        | ٢٠٠٧    | دفع عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وابداع فرص عمل وجلب المهارات والخبرات الاجنبية              | اعطى هذا القانون ضمانات وحوافز للمستثمرين الاجانب دون ان يضر بالاقتصاد                                                                                                                                           |
| قانون أ.ج.م المعدل لسنة ٢٠١٠      | ٢٠١٥    | تحفيز الاستثمارات وتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشجيع القطاع الخاص الاجنبي والعراقي | يمنح المشاريع امتيازات وضمانات ويقدم الدعم لها بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية في الاسواق المحلية والاجنبية، كما يمنح المشاريع الحاصلة على اجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم |

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان بالاستناد الى:

- جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، قاعدة التشريعات العراقية، <http://www.iraqld.iq>
- غرفة تجارة بغداد، متاح على الشبكة العالمية: <http://www.baghdadchamber.com>
- المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي، متاح على الشبكة العالمية: <http://www.iraq-ig-law.org>

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار .....

وتوافر الموارد والرغبة في اعاده هيكلة الاسواق، ومن هذه المقومات توفر الايدي العاملة ذات الخبرة والكفاءة الجيدة، وارتفاع القوة الشرائية للأفراد، وحرية النفاذ الى الاسواق بفعل الاتفاقيات التجارية بين العراق والبلدان الاخرى، فضلاً عن ذلك تمتاز اسعار النفط العراقية بانخفاضها وانخفاض تكاليف انتاجه، وان هذه المقومات شجعت الاستثمارات الاجنبية والجدول (٤) يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

على الرغم من ان هناك محددات قيدت إمكانات حقن الاقتصاد العراقي بجرعات مرغوبة من الاستثمارات الاجنبية، مثل التآكل في الهياكل الاساسية والوهن الذي اصاب قدرات السياسات الاقتصادية عموماً والنقدية والمالية بشكل خاص، وضياح جهود الاعمار بسبب العامل الاداري المتمثل بالفساد الذي كان وازعاً في ضياح نسبة مهمة من الناتج المتوقع، ومع ذلك فان هناك أثر لا يغفل لمحفزات توافد الشركات والمستثمرين في الاجل الطويل، وهو أثر قد تأصل في مقومات الاداء الاقتصادي

جدول (٤) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق لسنوات مختارة (٢٠٠٥-٢٠١٥) (نسبة مئوية)

| السنوات | تدفقات الاستثمار |
|---------|------------------|
| ٢٠٠٥    | ٠,٠٥             |
| ٢٠٠٩    | ٠,١٣             |
| ٢٠١٠    | ٠,٠٩             |
| ٢٠١١    | ٠,١٢             |
| ٢٠١٢    | ٠,١٨             |
| ٢٠١٣    | ٠,٣٤             |
| ٢٠١٤    | ٠,٣٨             |
| ٢٠١٥    | ٠,١٩             |

تم اعداده من قبل الباحثان بالاستناد الى:

Source :U.N.T. Handbook of International Trade and Development , Statistics , New York , Geneva , 2013,2015,2016.



من الجدول (٤) نلاحظ ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ازدادت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، فبعد تشريع قانون الاستثمار الاجنبي لسنة ٢٠٠٣ تدفقت الاستثمارات بنسبه (٥%) وهي نسبه ضئيلة، ولكن عند سن قانون جديد للاستثمار وهو القانون المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ازدادت التدفقات بنسبه (١٣%) في عام ٢٠٠٩، وعند اجراء تعديل على هذا القانون ارتفعت الاستثمارات الاجنبية اكثر وصلت الى (٣٨%) في عام ٢٠١٤، وهذا يدل على ان القوانين والتشريعات التي اصدرتها الحكومة العراقية التي تخص الاستثمار الاجنبي والتعديلات التي اجريت عليها كان لها دور كبير في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، وان كانت ضئيلة مقارنة بالاستثمارات التي تحصل في العالم الخارجي الا انها جيدة مع ظروف التي يمر بها العراق حالياً. اما في عام ٢٠١٥ انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي بنسبة (١٩%)، وذلك نتيجة الظروف التي مر بها العراق وهو دخول الجماعات التكفيرية التي زعزعت الاستقرار والوضع الامني فيه.

#### الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية التنموية من التجارب المهمة التي حققت انجازات كبيرة مما ادت الى نهضة متميزة استطاعت من خلالها الاندماج في

اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، واصبحت مثلاً يحتذى به لكل من اراد ان يلحق بركب التقدم، واهم الدروس المستفادة من ماليزيا هي:

١- الفكر التنموي كان محفزاً لقيادة ماليزيا، ويتمثل ذلك الفكر من خلال اولاً عقول ابائها وسواعدهم، وثانياً بوجود قيادة وطنية حكيمة تتمثل بفكر رئيس وزرائها الاسبق مهاتير محمد.

٢- استطاعت التوفيق بين اتجاهين الاندماج في اقتصادات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحولها من بلد مصدر للمواد الاولية البسيطة الى بلد مصدر للسلع والتقنيات الصناعية من جانب ولم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج أزماتها ومشكلتها الاقتصادية من جانب اخر.

٣- تجسدت التجربة الماليزية من خلال قدرة الدولة شعباً وحكومة من الاعتماد على الذات، ولم يتحقق ذلك الا بموجب توفر شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان حافزاً للتقدم الاقتصادي.

٤- ركزت على النمو القائم على الاستثمار والتجارة، وكان لبرنامج الخصخصة والتحرير التي اعتمدتها ماليزيا الى تحول هيكل كبير نحو التصنيع وخاصة الصادرات، وبذلك بدأت ماليزيا بالتنافس لجذب الاستثمارات الاجنبية

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة.

ث-اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الاحوال المعيشية والتعليمية والصحية والاعتماد على الذات.

ج-وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي(الصناعات الاستهلاكية-الرسمية-الوسيطية)، وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا اذ اعتبر سبباً ونتيجة في نفس الوقت.

ومن خلا تتبع النقاط اعلاه نلاحظ انها من ابرز نقاط الضعف والاختلال التي يعاني منها العراق على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك لغرض عملية النهوض بشكلها الصحيح لا بد الاستفادة من هذه التجربة الماليزية واصلاح حالات الاختلال البارزة، والعراق في الوقت الحالي بحاجة الى عوائد اقتصادية من استثمارات اجنبية بشرط تحديد اولويات الاستثمار محلياً وان يتم التركيز على التنمية البديلة والمعتمدة على الذات في المستقبل في ضوء ما جرى اعتماد في بعض اوجه الاصلاح في ماليزيا التي تعد من التجارب المتميزة نتيجة نهوضها الكبير في المجال الاقتصادي والخروج من الازمة الاقتصادية التي بدول جنوب شرق

اليها من خلال استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الاجنبي، اذ تعتبر من اكثر البلدان النامية نجاحاً في استخدام الحوافز لتوجيه الاستثمار الاجنبي<sup>(٢٢)</sup>.

٥-تطوير الميزة النسبية وتحويله من بلد كثيف العمالة الى كثيف رأس المال من خلال تحويله من بلد معتمد على الزراعة الى التصنيع ومن الصناعات التقليدية الى التكنولوجيا والاتصالات.

٦-التركيز على الصناعات التصديرية وتطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على مواد اولية من داخل البلد، وتفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة.

لذلك نلاحظ ان التخطيط الدقيق والنظرة البعيدة المدى كما وان للعوامل الاقتصادية والسياسية قد ساعدت ماليزيا على تحقيق هذا النجاح والمتمثل بالاتي:

أ-المناخ السياسي لماليزيا، اذ ان الظروف السياسية الملائمة للتنمية الاقتصادية والايامن من قبل القادة السياسيين بالتغير والاصلاح ساعدها على تحقيق هذا الهدف.

ب-توجه ماليزيا نحو التنمية بشكل اساسي بدلاً من الانفاق على التسليح.

ت- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنى التحتية والتي هي

## الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والاثار .....

اسيا من خلال استخدام منهج خاص بها يقوم على الاعتماد على الذات وعدم الخضوع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمته وذلك من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية وليس الاعتماد على الاخرين الذين ييغون استغلال ازمته.

### الاستنتاجات:

١- ان تنوع الاستثمار الاجنبي المباشر يعطي خيارات امام البلدان الاقل نمواً للاستفادة من هذا التنوع فيوجد الاستثمار المملوك بالكامل والتي غالباً ما تترد البلدان المتلقية وخاصة الاقل نمواً في الدخول فيه، الى جانب الاستثمار المشترك الذي يلقي قبولاً وتأييد من قبل البلدان الاقل نمواً.

٢- ركزت ماليزيا على جذب الاستثمارات الاجنبية نحو القطاعات الرئيسية وانتهاج السياسات الاقتصادية التي تستهدف القطاعات الفائزة في الاقتصاد.

٣- نلاحظ في مجال القطاع المصرفي في ماليزيا ان الحكومة اولت اهمية قصوى للصيرفة الاسلامية، حيث قامت بمنح تراخيص للبنوك الاسلامية الاجنبية العاملة فيها، فضاغت حصة البنوك الاسلامية في القطاع المصرفي.

٤- البيئية الاستثمارية في العراق غير مستقرة وليست مشجعة للاستثمارات الاجنبية، ولكن تغير الظروف بعد عام ٢٠٠٣ سنت الحكومة العراقية العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع هذه الاستثمارات وفي مقدمه هذه القوانين هو قانون المرقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣.

٥- زيادة التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة في العراق بعد احداث عام ٢٠٠٣، وهذا يدل على ان القوانين والتشريعات التي اصدرتها الحكومة العراقية كان لها دور فعال في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

### التوصيات:

١- تشجيع وتحفيز المستثمر الاجنبي في الدخول بالاستثمار وذلك من خلال تطوير وتحسين القوانين والتشريعات الاستثمارية بشكل مستمر ودائم.

٢- الاستفادة من التجربة الماليزية في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية اليها، فبعد ان كانت تعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة اصبحت اكبر بلد مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق اسيا.

٣- بالرغم من ان هناك محددات منعت استقطاب الاستثمارات الاجنبية مثل التأكل في الهياكل الاساسية والوهن الذي اصاب قدرات السياسات الاقتصادية بشكل عام والنقدية والمالية

## ..... الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار

بشكل خاص، فضلاً عن الفساد المالي والاداري،  
الا ان الاقتصاد العراقي يمتاز بمقومات عديدة  
تجعله محفز لتوافد الشركات والمستثمرين  
الاجانب، ولكنه بحاجة الى تحقيق الاستقرار  
الأمني.

الصرفة والتطبيقية، العدد(٣)، المجلد(٢٣)، ٢٠١٥، ص١٣٦٢.

(١٠)- عادل الجوجري، النمر الاسيوية مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل اسلامي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٢.

(١١)- معجزة شرق اسيا (النمو الاقتصادي والسياسة العامة)، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، ابو ظبي، ٢٠٠٠ ص٣٢٨-٣٢٩.

(١٢)- عادل الجوجري، مصدر سابق، ص١١٩.  
13- OECD Development Centre, Globalisation, Economic Policy, and Equity The Case of Malaysia, p.28-29.

(١٤)- زهيرة سلمان احمد عبيد، مشكلة التحديث والتنمية الاساسية في الدول الاسيوية(ماليزيا نموذجاً)، دار الراءية للنشر والتوزيع، عمان، ص١١٠-١١١.

15- OECD Development Centre, Globalisation, Economic Policy, and Equity The Case of Malaysia, p.30-31.

(١٦)- زهيرة سلمان احمد عبيد، مصدر سابق، ص١١٢.

(١٧)-معجزة شرق اسيا (النمو الاقتصادي والسياسات العامة)، تقرير البنك الدولي بحوث السياسات العامة، مصدر سابق، ص٤٤٧.

18-The World Bank, Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and leader ship, by Zainal Aznam

(1) Uncated : World Investment Report 2004 , the shift toward services , Geneva and New York , 2004 , p. 345

(2) Silivio Coutessi and Ariel Weinberger , "Foreign Direct Investment , Productiving and Country Growth : An Overview" , March / April , 2009, p. 63 .  
<http://www.research.Sttouisfed.org>

(3) Roberto A. Santis , Robert Anderton and Alexander Hijzen , "The Determinants of Euro Area Fdi to the United States : The Knowledge – Capital – Tobin's Qframework" , April , 2004 , No . 329 , p. 10 .  
<http://www.ecb.europa.eu>

(٤) - موفق أحمد وحلا سامي ، الاستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية (نظرية تقويمية)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (٨٠) ، ٢٠١٠ ، ص١٣٩ .

(٥) - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب الغربي الحديث ، القاهرة ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص٣٢ .

(٦) - عبد السلام أبو قحف ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص٣٢ .

(٧) - نفس المصدر السابق ، ص٢٣-٢٤ .

(٨) - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

(٩) - علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم

Yusof, Deepak Bhattasali 2008,  
Washington, p.7-10.

(١٩) - د. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ص ١٩٩-٢٠٥.  
(٢٠) - رياض مهدي الحطاب ، البيئة الاستثمارية في العراق ... الفرص والتحديات.

—  
[http://www.almadasupplements.com\(2013/5/28\)](http://www.almadasupplements.com(2013/5/28))

(٢١) - د. حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص ٨٤-٨٥.

(٢٢) عبد الواحد الصاوي ، مجلة الوعي الاسلامي ، العدد ٤٥١ ، الكويت ٢٠٠٢، ص ٥٦

## Abstract:

The foreign investment represents a financial alternative that countries often use to finance development programs, restructuring its economies, also the foreign investment is of major importance in achieving the desired growth rates. Iraq currently needs economic returns from foreign investments, provided that local investment priorities are determined. The development of alternative and self-reliance in the future in the light of what has been adopted in some aspects of the reform in Malaysia, which is a distinct experience as a result of the great rise in the economic field and exit from the economic crisis in Southeast Asian countries through using a special approach based on self-reliance and non-submission to the IMF and the World Bank to remedy the crisis through a national economic program has been distinct to impose strict restrictions on the country's monetary policy and walk on its national economic conditions

and not rely on others who want to exploit the crisis, Iraq is one of the countries which seeks to attract foreign investment to it in order to achieve economic growth in them, especially as attracting these investments is not achieved without the existence of the environment and the climate of good investment, in addition to Iraq's need for many strategies to create an appropriate investment environment Encouraging and motivating investors.

